

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2002/18
9 August 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المنتدى الاجتماعي

تقرير الرئيس - المقرر، السيد خوسيه بينغوا، المقدم وفقا لقرار اللجنة الفرعية ٢٤/٢٠٠١*

* تعميم مرفقات هذه الوثيقة باللغة الأصلية فقط.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١ مقدمة
٣	١٥-٢ أولاً - تنظيم الدورة
	 ثانياً - العولمة وحقوق الإنسان: التحديات المواجهة والفرص المتاحة في الألفية الجديدة.....
٦	٢٢-١٦
٨	٤٧-٢٣ ثالثاً - الحق في غذاء كاف والحد من الفقر
٨	٣٠-٢٣ ألف - حقائق استراتيجيات الحد من الجوع والفقر: الخبرات والآراء والرؤى
١١	٤٧-٣١ باء - استراتيجيات الحد من الفقر في الريف: الدروس المستخلصة؟.....
١٦	٨٠-٤٨ رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات.....
١٦	٦٩-٤٩ ألف - الاستنتاجات.....
٢٠	٨٠-٧٠ باء - التوصيات.....

المرفقات

٢٤	الأول - جدول الأعمال.....
٢٥	الثاني - الوثائق الأساسية المقدمة إلى المنتدى الاجتماعي.....
		الثالث - المساهمة المقدمة من اجتماع المنظمات غير الحكومية، المعقود في ٢٣ موز/يوليو ٢٠٠٢،
٢٧	إلى حلقة النقاش ألف "العولمة وحقوق الإنسان".....

مقدمة

١- طلبت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في قرارها ٢٤/٢٠٠١، إلى لجنة حقوق الإنسان أن تأذن بعقد منتدى بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل الدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية، يعرف باسم المنتدى الاجتماعي، لمدة يومين في جنيف، بمشاركة ١٠ من أعضاء اللجنة الفرعية، آخذة في اعتبارها التمثيل الإقليمي. ووافقت لجنة حقوق الإنسان على هذا القرار بمقرها ١٠٦/٢٠٠٢، وأيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

أولاً - تنظيم الدورة

٢- عقد المنتدى الاجتماعي في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢. واشترك فيه خبراء اللجنة الفرعية العشرة التالية أسماؤهم: السيد خوسيه بينغوا، والسيد إيمانويل ديكو، والسيد أسبيرون إيدي، والسيد فلاديمير كارتاشكين، والسيدة فلوريزيل أوكونور، والسيد ستانيسلاف أوغورتسوف، والسيد غودفري بايور بريوير، والسيد عبد الستار، والسيدة حليلة مبارك ورزافي، والسيدة ليلي زروقي.

٣- وحضر الاجتماع أيضا خبراء اللجنة الفرعية التالية أسماؤهم: السيد شيكيو شين، والسيد الحاج غيسة، والسيد دافيد فايسبروت.

٤- وكانت الدول الأعضاء التالية ممثلة بمراقبين: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هايتي، الهند، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، سلوفاكيا، إسبانيا، سري لانكا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، يوغسلافيا، زامبيا.

٥- وكانت الدولتان غير العضويتان التاليتان ممثلتين بمراقبين: الكرسي الرسولي وسويسرا.

٦- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب العمل الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

٧- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين: البرلمان الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة.

٨- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممثلة: مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية بالأمم المتحدة، ومركز أوروبا - العالم الثالث، وهيئة الفرنسيين سكان الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمل الحرة، والحركة الدولية لإغاثة المعوزين والمنكوبين - العالم الرابع، والاتحاد العالمي لنقابات العمال، ومنظمة زونتا الدولية (مركز استشاري خاص)، والرابطة التونسية للتنمية الذاتية والتضامن/أطلس، وطائفة البهائيين الدولية، وهيئة المعونة المسيحية، والدومينيكان في خدمة العدالة والسلام، وصندوق الدفاع القانوني من أجل العدالة في الأرض، ومعهد جنيف لبحوث السلام العالمي، ولجنة البلدان الأفريقية للممارسات التقليدية الضارة بصحة النساء والأطفال، ولجنة الحقوقيين الدولية، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والمجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول والإدمان، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للجامعات، والمنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم، والمؤسسة الدولية لأبحاث التنمية، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية للطلاب الشبان الكاثوليك، والاتحاد اللوثري العالمي، ودعاة حقوق الإنسان في مينيسوتا، وباكس كريستي الدولية (الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام)، وباكس روماننا (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية وحركة الطلاب الكاثوليك الدولية)، ومركز سيمون فيزنتال، والمنظمة العالمية مناهضة التعذيب (مركز استشاري عام)، والجميع من أجل التعويضات والاعتاق، ورابطة المواطنين العالميين، وتجمع إي تي سي (ETC Group)، وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، والرابطة الدولية للإرشاد، ومنظمة البكالوريا الدولية، والاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليك، والتجمع الدولي لحقوق الأقليات، وحركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة في ما بين الشعوب (القائمة).

٩- وحضرت الاجتماع أيضا المنظمات والمؤسسات الأكاديمية التالية: المركز الأفريقي للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، والرابطة الدولية للتضامن من أجل تنمية البلدان الشرقية، وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (هيئة المعونة الأمريكية)، ومفتاح فرص الإناث في الكونغو، ومجمع منظمات الشبان المتضامنة في الكونغو كينشاسا، والاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل، وخدمة تنمية الكنائس، ورابطة النساء المسيحيات للديمقراطية والتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون في مجال التنمية، ومعهد هاواي لحقوق الإنسان، والمنتدى الهندي للعمل الاجتماعي، والاتحاد الدولي للأغذية، والاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات تقديم الطعام والتبغ والرابطات المتصلة بها، وليدر فيلاتور (Leader Villature)، وشبكة سيدات الأعمال

للتنمية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للتغذية وحقوق الإنسان، (منظمات أكاديمية)، والمشروع الدولي من أجل الحق في الغذاء في مجال التنمية (النرويج)، وجامعة سان دييغو (فرنسا).

١٠- وتألّف المنتدى الاجتماعي من ثلاث حلقات نقاش تناولت مسألة "العولمة وحقوق الإنسان" (الحلقة ألف)؛ ومسألة "الحق في غذاء كاف والحد من الفقر: حقائق استراتيجيات الحد من الفقر والجوع: الخبرات والآراء والرؤى" (الحلقة ب)؛ ومسألة "الحق في غذاء كاف والحد من الفقر: الحق في الغذاء واستراتيجيات الحد من الفقر في الريف: الدروس المستخلصة (الحلقة جيم). وترأس خبراء كل مناقشة جرت في تلك الحلقات. وفي أعقاب عروض الخبراء طرح المشاركون أسئلة وأدلوها بتعليقات. ويرد جدول أعمال المنتدى الاجتماعي في المرفق الأول. وترد قائمة بالوثائق الأساسية المقدمة إلى المنتدى الاجتماعي في المرفق الثاني.

١١- وقد عقدت مجموعة من المنظمات غير الحكومية، في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢، اجتماعا لمناقشة المجالات الثلاثة التي تتناولها الحلقات الثلاث. وقدم ممثلو الاجتماع استنتاجات ذلك الاجتماع إلى المنتدى الاجتماعي كوسيلة لضمان إسهام المنظمات غير الحكومية في المنتدى. وترد مساهمة المنظمات غير الحكومية في المرفق الثالث.

١٢- والخبراء وممثلو المنظمات غير الحكومية الذين شاركوا في الحلقات الثلاث هم: السيد بيتر بروف (الاتحاد اللوثيري العالمي)، والسيد بامرونغ كايوتا والدكتور سوتي براسارسييت (جمعية الفقراء، تايلند)، والسيد ثانديكا مكانداوير (مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية) (الحلقة ألف)؛ والسيدة ميريان ماساكيزا (الاتحاد الوطني لمنظمات السكان الأصليين والسود)، والسيد جان باتيست أنومان أوغي (رئيس الحركة الدولية لإغاثة المعوزين والمنكوبين - العالم الرابع)، والسيدة إيرما ياني (فيا كامبيسينا، إندونيسيا)، وممثل عن السيد جون زيغلر (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء)، والسيدة شارلوت ماكلين (مفوضة لجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا)، والسيدة أبارنا بهات (الداعية ومديرة شبكة قانون حقوق الإنسان، الهند)، والسيدة واندا إنجيل (وزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية، البرازيل)، والسيد ألفريدو صفير - يونس (البنك الدولي)، والسيد مايكل ويندفور (شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء).

١٣- وافتتحت المفوضة السامية المنتدى الاجتماعي. ورحبت بالمنتدى الاجتماعي بوصفه محفلا جديدا في منظومة الأمم المتحدة لتبادل مختلف الآراء و الشواغل الصادرة عن عدة مناطق ومهن وخلفيات ثقافية، والتي يؤمل أن تفضي إلى صياغة أفكار جديدة ومقترحات للعمل من أجل التصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في الوقت الراهن. ولاحظت المفوضة السامية أنه منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، اتخذت الآلية الدولية لحقوق الإنسان إجراءات من أجل تطوير المضمون المعياري للحق في الغذاء. وكلفت عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فريقا عاملا حكوميا دوليا بوضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن الحق في الغذاء

وشجعت المنتدى الاجتماعي على الإسهام في أعمال ذلك الفريق في المستقبل. وشجعت المفوضة السامية كذلك على وضع استراتيجيات ترمي إلى تعزيز الحق في الغذاء على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي. وقالت إن ثمة حاجة، على المستوى المحلي، إلى تقديم دعم إلى الفقراء وصغار المزارعين والمجتمعات الريفية والنساء، الذين يضطلعون بدور هام في الزراعة. وعلى المستوى الوطني، هناك حاجة إلى استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية وسلامة الأغذية. أما على المستوى الدولي، فلا بد من استراتيجيات لضمان اتخاذ تدابير للحد من الحواجز التجارية في البلدان المتقدمة فضلا عن أعمال حقوق صغار المزارعين والفقراء منهم.

١٤- وفي أعقاب بيان المفوضة السامية، عينت السيدة ورزازي السيد بينغوا رئيسا للمنتدى الاجتماعي. ووافق على هذا التعيين بالتزكية.

١٥- وأشار السيد بينغوا، عند توليه الرئاسة، إلى مختلف الدراسات التي أجرتها اللجنة الفرعية بشأن العولمة وشجع المجتمع الدولي على مواصلة تحليل تأثيراتها على حقوق الإنسان.

ثانيا- العولمة وحقوق الإنسان: التحديات المواجهة والفرص المتاحة في الألفية الجديدة

١٦- رحب السيد بروف، ملخصا المناقشة التي جرت في اجتماع المنظمات غير الحكومية في ٢٣ تموز/يوليه، بالفرصة التي أتاحتها الأمم المتحدة لدراسة أبعاد حقوق الإنسان المتصلة بالعولمة، ولكنه أعرب عن قلقه من أن بعض الحكومات قد صوتت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضد قرار الإذن بعقد المنتدى الاجتماعي.

١٧- وقدم السيد بروف السيد بامرونغ كايوتا والدكتور سوتي براسارسييت من جمعية الفقراء بتايلند. وأشار السيد كايوتا إلى الصلة بين العولمة والأزمة الاقتصادية الآسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧، مركزا على أن المضاربين قد تلاعبوا باقتصاد تايلند إلى درجة أنهم أوشكوا أن يصلوا به إلى الإفلاس. وقال إن سياسات توزيع الأراضي، وهي سياسات ترعاها المؤسسات المالية الدولية، أدت إلى زيادة تفاقم وضع الفقراء. وأشار كذلك إلى أن العولمة تمهد الطريق لجعل حماية الملكية الفكرية أقوى، مما أدى إلى سيطرة الشركات على حقوق ملكية المنتجات الغذائية، بما فيها أنواع الأرز. وقال أيضا إن مشاريع الجسور التي تم بناؤها باسم التنمية والتي شجعتها المنظمات الحكومية الدولية تهدد أرزاق الناس وتؤدي إلى زيادة مستويات التشريد والفقير. وشجع السيد كايوتا جميع قطاعات المجتمع - أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة - على العمل جنبا إلى جنب من أجل حل مختلف المشاكل التي تتحدد في المنتدى الاجتماعي في جو يتسم بالعدالة والسلام.

١٨- وركز السيد تانديكا مكانداوير، مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، في مداخلته على الحاجة إلى مؤسسات لإعمال حقوق الإنسان ولجعل المؤسسات تتبع نهجا قائمة على الحقوق. وقال إن تحقيق ذلك يستلزم ثلاثة أشياء. أولا، لا يمكن تعزيز حقوق الإنسان إلا في إطار يتسم بديمقراطية حقيقية وحكم رشيد.

وبينما يتجه العالم، بشكل متزايد، نحو الديمقراطية، فإن هذه الديمقراطيات في غالب الأحيان "لا خيار لها"، إذ إن القرارات التي تؤثر في السياسة الاقتصادية تتخذها المؤسسات الدولية على نحو يتجاوز تأثير المشاركة الشعبية. ثانياً، يجب أن يكون لدى الدول نهج إنمائي للحد من الفقر، لا مجرد سياسات اقتصاد كلي تركز فقط على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي الحقيقة، الاقتصاد الكلي ينبغي أن توجهه المطالب المتعلقة بالديمقراطية والعدل وحقوق الإنسان. ثالثاً، يجب على الدولة أن تكون شاملة للجميع اجتماعياً. ويجب أن يحكم على العولمة من منظور هذه المعايير الثلاثة. وقد أثبتت الأدلة أننا ما زلنا نفتقر إلى نظام عالمي يتضمن جدول أعماله، جدياً، مسألتي تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٩- وأعطى الرئيس الكلمة بعد ذلك للمشاركين لكي يدلوا بتعليقاتهم. فأشار ممثل إحدى الحكومات إلى التحسينات التي قامت بها حكومته في ما يتصل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مبرزاً الحاجة إلى العمل سوياً بغية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك من خلال تقوية المؤسسات الديمقراطية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني. وقال ممثل حكومة أخرى إن العولمة، مع إتاحتها فرصاً كثيرة لتعزيز حقوق الإنسان، تترتب عليها أيضاً آثار سلبية تتبدى في الفقر والعنف وانتهاك الحريات الأساسية. وأشار الممثل إلى قول بعض المعلقين إن العولمة لا يمكن التحكم فيها، وقال إنه لو صح ذلك لكانت له آثار هائلة. بيد أنه يرى أن العولمة أتاحت فرصة تنمية حقوق الإنسان والكرامة - وبالتالي، فهو يرى أن تعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية يجب أن يمثل جوهر العولمة.

٢٠- وقال ممثل حكومة أخرى إن فوائد العولمة يجري توزيعها على نحو غير متوازن وإن ثمة حاجة إلى سياسات وتدابير لتلبية احتياجات البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمؤسسات التجارية والمالية أن تعمل بشكل عادل ووفقاً لمبدأ عدم التمييز. وأفاد ممثل حكومة أخرى أن التخفيف من حدة الفقر يحتل مركز الصدارة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لحكومته وأنه يجري عقد جلسات استماع عامة عند الاضطلاع بمشاريع إنمائية كبرى. وقال أيضاً إنه، نظراً لفضائح الشركات التي تكشف مؤخرًا وإمكانية تأثيرها في الاقتصاد العالمي، فإن مسؤولية الشركات قضية ينبغي النظر فيها في سياق العولمة.

٢١- ووصف ممثل منظمة غير حكومية المشاكل التي يسببها للمزارعين بعض أشكال حماية الملكية الفكرية للتكنولوجيا الحيوية الزراعية، ومنها على سبيل المثال تكنولوجيا "الإلهاء" التي يقصد بها ضمان ألا تنتج البذور، المحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية، سوى بذور عقيمة حتى لا يتمكن المزارعون من حفظ البذور وإعادة زرعها بعد الحصاد. واقترح أن يجري معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية دراسة لفحص كيفية تأثير هذه التكنولوجيات على الفقراء، وشجع على إدراج "حقوق المزارعين" في أي مبادئ توجيهية توضع في المستقبل بشأن الحق في الغذاء.

٢٢- وأعطى الرئيس الكلمة بعد ذلك لأعضاء أفرقة حلقات النقاش. ورحبت المفوضة السامية بالقضايا والأسئلة التي أثيرت في اجتماع المنظمات غير الحكومية باعتبار أنها تصورات الجمهور التي ينبغي أن تتناولها المؤسسات المعنية، وبصفة خاصة الحاجة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان من قبل المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وإلى التشجيع على اتباع منظور جنساني في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، فضلا عن الحاجة إلى توضيح مبدأ عدم التمييز في سياق القانون التجاري والسياسة الاقتصادية. وأشار السيد مكاندواير إلى أن العولمة من صنع الإنسان إلى حد كبير ويمكن بالتالي تغييرها، سواء عن طريق توافق في الآراء أو صراع؛ فهي ليست عملية خارجة عن نطاق السيطرة وليست عملية لا رجعة فيها. وأكد أيضا على الحاجة إلى النظر في جميع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - معا. وحذر السيد بروف من حصر عملية استعراض آثار العولمة في الجنوب فقط، مؤكدا أن العولمة تؤثر في الناس سلبا وإيجابا في الشمال والجنوب على حد سواء. كما أكد أن العولمة ليست خارجة عن نطاق السيطرة وشجع أيضا ممثلي الحكومات على تزويد زملائهم بملفات اقتصادية في الدورات المقبلة للمنتدى الاجتماعي. وقال السيد كايوتا إن جلسات الاستماع العامة بشأن البرامج الإنمائية الكبرى ليست إلا "للاستعراض" وإن قرارات المضي قدما بمشاريع معينة غالبا ما تتخذ قبل أي جلسة استماع عامة. وكرر كذلك تعليقات ممثل المنظمة غير الحكومية بشأن الخطر الذي يشكله بعض منتجات التكنولوجيا الحيوية الزراعية بالنسبة للمجتمعات الزراعية المحلية.

ثالثا- الحق في غذاء كاف والحد من الفقر

ألف- حقائق استراتيجيات الحد من الجوع والفقر: الخبرات والآراء والرؤى

٢٣- قال السيد جان باتيست أنومان أوغي (الحركة الدولية لإغاثة المعوزين والمنكوبين - العالم الرابع) إنه سيسهم في المنتدى الاجتماعي بعرض مثال سجناء في مخيم في بواكي بكوت ديفوار تمكنوا، بدعم قدمته منظمته، من التحرر من الجوع. ويؤوي مخيم سجن بواكي عدة آلاف من السجناء ينفذون أحكام سجن طويلة في ظروف معيشية بالغة الصعوبة. وبغية تحسين هذه الظروف المعيشية، اقترح السيد أوغي، هو وممرضة من الحركة، هي السيدة سيمون فيغيي، على السجناء أن يقوموا بإنتاج ما يحتاجونه من خضروات في السجن. وبعد بذل قدر من الجهد لإقناعهم، وافق الرجال وشرع ممثلو الحركة في الاستعانة بآخرين لتمكين الرجال من إنتاج ما يلزمهم من خضروات بأنفسهم. وأسفرت هذه العملية عن نتائج جيدة، كما ألهمت السجناء بأن يجربوا مشاريع أخرى. فقام الذين يعرفون القراءة بتعليم الآخرين، حتى أنهم كونوا ناديا غير رسمي مكن البعض منهم من العثور على عمل بعد السجن كساجين أو نساجين. ويبين هذا المثال أنه على الرغم من وجود اليأس، فإن الأمل أعظم فضيلة لدى الإنسان. ومن الضروري أن تساهم الجهات الفاعلة جميعها، ابتداء من أشد الناس فقرا، والمجتمع المدني، والحكومات، والمنظمات الدولية، في البحث عن حل مشترك.

٢٤- وقالت السيدة إيرما ياني من فيا كامبيسينا، وهي منظمة تعنى بالفلاحين المعدمين وبصغار المزارعين، إن الزراعة تمثل بالنسبة للفلاحين أكثر من مجرد حرفة. فهي تمثل طريقة عيش تضرب بجذورها في تاريخ أكبر فئة من سكان العالم وفي ثقافتها ووسائل كسب رزقها. وبالرغم من هذا، فإن الفلاحين في شتى أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية يفقدون فرص الحصول على الأرض. إذ يقوم كل من كبار ملاك الأراضي والشركات الكبرى بإنتاج محاصيل موجهة إلى التصدير أو بإخراج الأرض من دائرة الزراعة المحلية. وذكرت الآنسة ياني بالحقوق الأساسية للفلاحين وصغار المزارعين، بما في ذلك حقهم في الحياة، وفي الحصول على الموارد الزراعية، وفي تقرير طريقة الإنتاج التي تناسبهم، وفي الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الزراعية، وفي تحديد الأسعار، وفي تسويق منتجاتهم وتبادلها، وفي الوصول إلى الموارد الوراثية والتنوع الحيوي، والبيئة المستدامة، وفي الاتحاد والتجمع والتنظيم. وقالت إن هذه الحقوق معترف بها ومع ذلك فهي تنتهك على نطاق واسع. وتتعلق مشكلة أخرى بتكنولوجيا الكائنات المعدلة وراثيا التي تشكل خطرا بالنسبة لصغار المزارعين ولثروهم الطبيعية ومواردهم. وذكرت السيدة ياني أن صكوك منظمة التجارة العالمية سوف تمكن الشركات عبر الوطنية من إجبار الدول على تطبيق هذه التكنولوجيا. ونادت منظمة فيا كامبيسينا بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات من بينها ما يلي:

(أ) ضمان سيادة الغذاء كوسيلة لاستئصال الفقر وسوء التغذية، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام لصالح جميع الشعوب؛

(ب) ضمان أن تكف المؤسسات المالية الدولية ومنظمات التمويل الدولية الأخرى عن فرض سياسات متشددة لتحرير الاقتصاد على البلدان الفقيرة؛

(ج) إخراج الزراعة من نطاق منظمة التجارة العالمية؛

(د) صياغة وسن إعلان عالمي بشأن حقوق الفلاحين، خاصة وأن ميثاق الفلاحين الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في روما في عام ١٩٧٩ لن يوفر الحماية اللازمة في ظل النظام الحالي لمنظمة التجارة العالمية.

٢٥- وقالت السيدة ماريا ماساكيزا من الاتحاد الوطني لمنظمات السكان الأصليين والسود إن بعض الآثار السلبية للعولمة، مثل الفقر، والتهميش، وانعدام المساواة، والديون، والهجرة، قد نجحت عنها مشاكل تعوق بقاء السكان الأصليين، وهم من أكثر الفئات حرمانا في المجتمع، على قيد الحياة. وأعطيت أولوية للسياسات الاقتصادية - بما فيها الإصلاحات الهيكلية خلال العقد الأخير إلى جانب الاتفاقات التجارية - أكبر من تلك التي أعطيت لحياة الإنسان نفسها، مما أدى إلى نشوب صراعات وتسبب في معاناة اجتماعية وبشرية وبيئية. فعلى سبيل المثال، فرض اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة منتجات من الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان. وفي

المكسيك مثلاً، زادت هجرة السكان الأصليين ومنتجي الذرة نظراً لاستيراد الذرة من الولايات المتحدة. ولا يعترض السكان الأصليون على البدائل الجديدة، ولكن لديهم أخلاقيات متأصلة في فكرة العيش في حيز من الأراضي. فالمعرفة المستمدة من الأسلاف مثلاً يقصد بها، نظراً لطبيعتها الجماعية، الإسهام في الرفاه المشترك للناس ولا ينبغي استخدامها أو امتلاكها بطريقة شخصية. ولدى أمريكا اللاتينية موارد طبيعية عديدة يمكن المزج بينها وبين المعارف الأصلية لإضفاء منظور مختلف على التنمية. ولكن يجب أن يقترن ذلك بمفهوم سياسي مختلف للتنمية والاندماج. وفي أمريكا اللاتينية، يجب أن يشمل هذا المفهوم إيلاء اهتمام للديون الخارجية، وتعزيز الاتفاقات الإقليمية، والاندماج، والسيادة على الغذاء، وإعادة توزيع الثروة، ومكافحة الفقر، وإصلاح الدولة وتحديثها.

٢٦- واعتذر كريستوف غولي بالنيابة عن جان زيغلر، الذي لم يتمكن من الحضور. وقال في ما يتعلق بالصلوات بين الجوع وسوء التغذية ونقص التغذية وحقوق الإنسان، إن ٨١٥ مليون فرد يعانون من عدم كفاية فرص الوصول إلى الغذاء ويموت، كل سبع ثوان، طفل يقل عمره عن ١٠ سنوات بسبب مرض له علاقة بنقص التغذية أو سوء التغذية. ومع ذلك، من الممكن اليوم تزويد كل ساكن من سكان الكوكب بما يساوي ٢ ٧٠٠ سعر حراري يوميا، كما أن العالم ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام ١٢ مليار فرد. ولا تتعلق المشكلة الراهنة بإنتاج الغذاء بل بتوزيعه الذي يركز على الربح لا على البشر. وضرب السيد غولي المثل بالبرازيل، ذلك البلد الغني الذي يمكنه تلبية احتياجات شعبه ولكن ما زال يعيش فيه ٢٢ مليون فرد تحت مستوى خط الفقر ويعانون من نقص التغذية. وقد أحرزت البرازيل تقدماً في مكافحة الفقر، غير أن الإصلاح الزراعي فيها والمستوى الأدنى للدخل فيها ما زال غير كافيين. وحالة النيجر شديدة الاختلاف. فالنيجر، وهي ثاني أفقر بلد في العالم، تعاني من شحة الموارد الغذائية وارتفاع الديون الخارجية. وأدى هذان السببان، إلى جانب تنفيذ سياسات معينة من قبيل برامج الخصخصة، إلى تفاقم الجوع. ودعا المقرر الخاص، من أجل مكافحة الجوع، إلى تحسين عملية توزيع الأغذية، وتقاسم المعارف التقنية والعلمية، وتوزيع الموارد توزيعاً أكثر عدلاً. وقال إن المنظمات الدولية بحاجة، إضافة إلى ذلك، إلى التوفيق بين السياسات الليبرالية الجديدة وسياسات العدالة الاجتماعية.

٢٧- ووافق ممثل إحدى الحكومات على الشروط الثلاثة التي وضعها مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ولكنه أضاف أن شرطاً رابعاً، هو التعاون الدولي، جوهرى لإعمال الحق في الغذاء. وقال إن المشاركين ينبغي أن يفكروا في الكيفية التي يمكن بها إقامة تعاون دولي في إطار حقوق الإنسان. ورد ممثل البنك الدولي على بعض القضايا التي أثرت أثناء حلقة النقاش بشأن العولمة ونوه بأوجه التقدم التي تحققت في سياسات البنك الدولي المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان في عمله. وفي ما يتعلق بمسألة تحرير التجارة من القيود والزراعة، ذكر الممثل بأن من بين أهداف تحرير القطاع الزراعي من القيود هدف تخفيض الضرائب المفروضة على المزارعين الفقراء الذين ترهق كاهلهم أعباء كثيرة. وقال إن من اللازم التمييز بين التحرير الخارجي من القيود (بين

الدول) والتحرير الداخلي من القيود (على سبيل المثال في حالة فرض ضرائب على الزراعة في البلدان النامية من أجل تشجيع التصنيع). وأكد أن البنك لا يدعم خصخصة المياه في بوليفيا، وأنه قدم بديلا لم يقع الاختيار عليه.

٢٨- وقال السيد أسبيرون إيدي إن العولمة ليست قانونا من قوانين الطبيعة، بل نتيجة قرارات يتخذها أفراد. والعلاقات بين المؤسسات المالية الدولية تمثل جوهر عملية اتخاذ القرارات بشأن العولمة. وأشار إلى السيد ج. ستيجليست، الحاصل على جائزة نوبل وينتقد صندوق النقد الدولي، والتفاعل بين البنك الدولي والصندوق، والسلطات المالية في الولايات المتحدة والصندوق. وقال السيد إيدي إن علينا، في تصدينا للفقر، أن نحدد من هم الفقراء، وأين يعيشون، ولماذا هم فقراء، وما الأسباب التي أدت إلى الفقر ومن هم المستفيدون من إفقارهم. وثمة حاجة إلى نهج ثنائي يتمثل في: فهم الفقر واتخاذ إجراءات من أجل الحد منه، ولكن أيضا مع النظر في الكيفية التي يمكن بها الحيلولة دون الإفقار، وذلك تحقيقا للصالح الأعم.

٢٩- وأكد ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية على أن مسألتنا حقوق المرأة والمنظور الجنساني هما لب المناقشات. فالنساء هن أشد الفقراء فقرا، والفقر ينتهك الحق في الغذاء. ويجب دراسة العلاقة بين الفقر والحق في الغذاء دراسة وثيقة، بما في ذلك من منظور جنساني. وقال الممثل إن هناك العديد من الأحكام الدولية والقوانين الوطنية المتناقضة مما ينتقص من الأعمال الكاملة للحق في الغذاء؛ ولذا فقد دعا إلى تنسيق أكبر بين الوزارات الوطنية. وقال ممثل منظمة غير حكومية أخرى إن استئصال الفقر، لا الحد من الفقر، هو الذي ينبغي أن يكون محور الاهتمام ودعا إلى تحسين توزيع الموارد داخل كل بلد. وقال إن فكرة توافر دخل أساسي عام لكل فرد على المستوى الوطني ينبغي أن تكون اعتبارا هاما بالنسبة للحكومات.

٣٠- وقال ممثل منظمة غير حكومية أخرى إن ثمة ثلاثة التزامات تتعلق بالحق في الغذاء - هي الالتزام باحترام ذلك الحق، وحمايته، وإعماله. وأول التزامين فوريان، وسيكون من الضروري النظر في السياسات اللازمة لإعمال الحق في الغذاء لمن لا تتاح لهم إمكانية الحصول على الغذاء. وأي انتهاكات للالتزامين الفوريين لا يمكن قبولها. ويجب تطبيق الأساس المنطقي للحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

باء - استراتيجيات الحد من الفقر في الريف والحق في الغذاء:

الدروس المستخلصة؟

٣١- أكدت شارلوت ماكلين، مفوضة لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، أن القضايا المرفوعة أمام المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، مثل الدعوى التي أقامتها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا وآخرون ضد غروتوبوم وآخرين، قد بددت الشكوك في أهلية القضاء للبت في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوضحت غروتوبوم أن على الحكومات التزاما بأن تمتنع عن اتخاذ بعض الإجراءات، مثل الطرد من المساكن، وبتخاذ بعض

الخطوات الإيجابية لضمان نيل الحقوق ووضع قوانين وسياسات خاصة من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتدخّل الالتزامات الإيجابية والسلبية على الدولة ضمن اختصاص القضاء. كما أن التحديات المطروحة التي ينطوي عليها الكفاح في سبيل الحق في الغذاء والحد من الفقر، تتضمن الحاجة إلى إقامة مجتمع مدني متنعش، وإلى تناول مسألتي فيروس نقص المناعة البشرية والفقر وكذا موضوع الحق في الغذاء، وإلى تدعيم قدرة الدولة، بما في ذلك تقوية لجان حقوق الإنسان المستقلة، وإلى تحسين الخدمات المقدمة إلى الفقراء، وإلى وضع استراتيجيات متوازنة من أجل تعزيز الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع القطاعات. وفي السياق الأفريقي، ستكون الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا أداة مهمة لمعالجة الحق في الغذاء والحد من الفقر.

٣٢- وأوضحت أبارنا بهات (مديرة شبكة القانون الخاص بحقوق الإنسان في الهند) أنه رغم وجود فائض لدى الهند من الحبوب، ما زال هناك أناس يموتون فيها من الجوع. وتعمل السيدة بهات نيابة عن مقدمي عريضة أثناء نظر المحكمة العليا الهندية في الدعوى المقامة ضد الحكومة لفشلها في احترام الحق في الغذاء وحمايته وإعماله (الاتحاد الشعبي لمناصرة الحريات المدنية ضد اتحاد الهند وآخرين - العريضة المدنية رقم ١٩٦ المؤرخة ٢٠٠١). ومن القضايا التي أثارها هذه الدعوى أنه رغم وجود مشاريع حكومية عديدة للرعاية الاجتماعية فإن أناسا كثيرين يجهلون وجودها. فحكومات الأقاليم لا تنفذها ولا يعمل أحد على إنفاذها. ونتيجة لذلك، للمحاكم دور هام في تنفيذ هذه المشاريع وبالتالي في العمل على تعزيز الحق في الغذاء. وشددت السيدة بهات على ثلاث مسائل تتعلق بإعمال الحق في الغذاء، وبخاصة على قضية: أولا، أن ثمة حقا في الغذاء ينبع من الحق في الحياة؛ ثانيا، أن النظام العام في البلد لتوزيع الأغذية إدارته سيئة وتلزم إعادة النظر فيه؛ ثالثا، أن ثمة حاجة إلى الأخذ بمشاريع الغذاء مقابل العمل. وفي هذا الصدد أكدت السيدة بهات مرة أخرى على أن الحصول على الغذاء حق وليس إحسانا. وقالت إن مشاريع الغذاء مقابل العمل ذات أهمية خاصة في ضمان اتباع نهج يقوم على الحقوق لا نهج يقوم على الاحسان في ما يتعلق بالحصول على الغذاء.

٣٣- وقالت السيدة واندا إنجيل أندوا (وزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية في البرازيل) إن مسألة الجوع في البرازيل ليست مسألة عدم وجود الغذاء، بل هي مسألة عدم إمكانية الحصول على الغذاء بسبب الفقر. ونتيجة لذلك، فإن استراتيجيات احترام الحق في الغذاء وحمايته وإعماله مرهونة بالقضاء على الفقر. وأبرزت السيدة إنجيل الشروط التالية للحد من الفقر. أولا، مع كون النمو الاقتصادي وسيلة لا غنى عنها للقضاء على الفقر، فإنه لا يكفي - والنمو الاقتصادي في البرازيل، على وجه الخصوص، لم يسفر عن تحسنات ملحوظة في مستويات الفقر المدقع. ثانيا، الفقر متعدد الأبعاد. والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر لا تستلزم وجود خبراء في الاقتصاد فحسب بل تستلزم أيضا إشراك مربين وأنتروبولوجيين وغيرهم في عملية تصميم هذه البرامج. ثالثا، عند تصميم برامج القضاء على الفقر، يلزم بحث العوامل التي يتولد عنها الفقر عبر الأجيال. والديمقراطية التمثيلية والمسؤولية

الاجتماعية من جانب الحكومة وحدثت زيادة بنسبة ٢١ في المائة في الاستثمار الاجتماعي ساهمت كلها في الحد من الفقر. ومع ذلك لا يزال الفقر يضرب أطنابه - وبصفة عامة بين السوداوات اللائي يعيشتن في البرازيل. وسلطت السيدة إنجيل أندوا الضوء على المبادئ التي توجه استراتيجيات الحد من الفقر في البرازيل، مشددة على أهمية التركيز تحديدا على الأسرة بوصفها وحدة العمل، لا سيما على الأم. وفي الختام، قالت إنه ينبغي لجميع البلدان، بخصوص الأهداف المتعلقة بالتضخم، أن تضع أهدافا للحد من الفقر تكون متاحة للجمهور.

٣٤- وذكر السيد ألفريدو صفير يونس (البنك الدولي) أن التحدي يكمن في دراسة العلاقة بين حقوق الإنسان، والغذاء، والفقر في الريف. وشدد على أن من المهم، عند تعزيز الحق في الغذاء والنظر في موضوع الفقر، الإصغاء إلى الفقراء وحدد بعض النتائج ذات الصلة التي خلص إليها برنامج البنك الدولي المسمى "أصوات الفقراء". وفي ما يتعلق بالصلة بين حقوق الإنسان والفقر في الريف، شدد السيد صفير يونس على أنه لا يمكن إعمال الحق في الغذاء دون ربط ذلك بتكوين الثروة. وتشكل مسألة تمويل التنمية عاملا آخر ذا أهمية في إعمال الحق في الغذاء. وللتقدم في هذا السبيل، طرح السيد صفير يونس أربع ركائز يستند إليها عند تعزيز الحق في التغذية والحد من الفقر في الريف. أولا، ضرورة اتباع نهج كلي يتعامل مع الفقر في الريف والحضر على السواء. ثانيا، زيادة النمو أمر لا غنى عنه ولتحقيق ذلك يلزم التركيز على التنمية الزراعية. ثالثا، يجب أن تتناول الاستراتيجيات المجال الريفي بكامله. رابعا، يجب أن يقيم أصحاب المصلحة تحالفات في ما بينهم وأن تكون هناك مشاركة واسعة في تصميم الاستراتيجيات وتنفيذها. وشدد السيد صفير يونس على أنه لو كان هناك مجال واحد يجب أن تعطى له الأولوية فهو ضرورة الاهتمام بالقضايا الجنسانية. واختتم بتأكيد أهمية وضع نموذج جديد للتنمية يقوم على مبادئ حقوق الإنسان التي وصفها بأنها "تنمية التمكين".

٣٥- وعرض مايكل ويندفور (شبكة معلومات تدابير الغذاء أولا) ملخصا للقضايا التي نوقشت في اجتماع المنظمات غير الحكومية في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢. ولاحظ بالخصوص أن اجتماع المنظمات غير الحكومية قد استهل المناقشة بطرح مفهوم أولوية حقوق الإنسان على الالتزامات القانونية الدولية الأخرى. وأشار أيضا إلى التعليق العام رقم ١٢ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفه الوثيقة الأكثر حجية بشأن الحق في الغذاء وإلى المبادئ التوجيهية الطوعية المقترحة بشأن الحق في الغذاء، التي ينبغي، مع عدم سعيها إلى إيجاد تعريف جديد للحق، أن تكون أكثر من مجرد قائمة بأفضل الممارسات. ومن جهة ثانية، فإن المبادئ التوجيهية الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر موجهة إلى الممارسين.

٣٦- وكرر السيد إيدي القول بوجود منع الإفقار لا الحد منه فقط. وأوضح أن من الضروري لتحقيق ذلك، فهم ديناميات الإفقار على الصعيدين الوطني والدولي. وقال إن السكان الأصليين والأقليات والجماعات الإثنية والمنتزعين إلى طبقات معينة يواجهون عراقيل اجتماعية تديم الفقر. وتبين الإحصاءات أن إفقار المرأة هائل، مما يجعل

من الجوهري إيلاء الأولوية للفوارق بين الجنسين. ومن المهم دراسة الفقر الذي ينتقل من جيل لآخر وإيجاد سبل لمنع هذه الحلقة المفرغة بالفقر ليس مسألة إفتقار إلى الموارد، بل هو مسألة من يتحكم في الموارد، والفئات المحرومة لا تتحكم في تلك الموارد. وشدد السيد إيدي على ضرورة بحث التزامات الدول ووطنيا ودوليا. فالدول ملزمة بإيجاد الحلول الخاصة بها. وينبغي ألا تمنع من ذلك بسبب عمليات سياسية خارجية، بيد أن بعض الالتزامات يمكن إعماله فوراً من قبل الدولة نفسها. وشدد السيد إيدي أيضاً على وجوب عدم استعمال الغذاء كسلاح أبداً ووجوب إخراج الغذاء والأدوية من دائرة الجزاءات. كما ركز السيد إيدي على أن المبادئ التوجيهية الطوعية يجب أن تستند إلى التعليق العام رقم ١٢. وفي ما يخص العولمة، قال إن الدور الذي تضطلع به الدولة قد دب فيه الضعف، وبهذا المعنى فإن العولمة تؤدي إلى ديمقراطية صورية ولكنها تمثل إشكالية بالنسبة للديمقراطية الحقيقية.

٣٧- وأعربت السيدة كونور عن رغبتها في اتباع نهج عملي بدرجة أكبر للحد من الفقر. وبغية تحقيق نتائج حقيقية، سيلزم بحث من هم الذين نسعى إلى تمكينهم. وينطوي الحق في الغذاء على آثار أوسع نطاقاً تقتضي النظر في مبادئ مثل التمكين وكذلك ما يتصل به من حقوق كالتعليم. ومن المهم، بالإضافة إلى ذلك، احترام الأساليب الزراعية التقليدية وتبادل المعلومات ومساعدة صغار المزارعين على اتخاذ قراراتهم. واحترام القدرة الإبداعية لدى المرأة والاعتراف بتلك القدرة يتسمان بأهمية جوهرية.

٣٨- وذكرت السيدة ورزافي أن السنين القادمة قد تشهد صراعات كثيرة بسبب الحصول المحدود على المياه. وأشارت إلى دراسة وجدت أن إنتاج الكبريت قد أدى إلى الجفاف في أفريقيا وأنه حتى بعد عودة الأمطار فإن الأرض كانت شديدة الجفاف حتى أنها لم تعد تتحمل الإنتاج الزراعي.

٣٩- وقال ممثل إحدى المنظمات الحكومية إن من اللازم التنسيق بين مختلف نهج إتاحة الغذاء والوصول إليه والحد من الفقر والتخفيف منه. وقال إن الناس هم ثروة الأمم وينبغي أن يكون باستطاعة الحكومات زيادة التركيز على كل إنسان، وتمكين الفرد من ضمان الوصول إلى الغذاء. وعندما يمكن الناس فإنهم يصبحون قادرين على الاستفادة من التعليم وعلى السيطرة على حياتهم، فضلاً عن تحسين حالة الفقر بوجه عام. وينبغي أن يكون الحق في الحصول على دخل أساسي مترسخاً في الإطار القانوني لكل الدول. وسيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مؤتمر تنظمه الشبكة الأوروبية المعنية بالدخل الأساسي، بالتنسيق مع مكتب العمل الدولي، للنظر في سبل إيجاد آليات لضمان قانوني لتأمين الدخل.

٤٠- واقترح ممثل منظمة غير حكومية أخرى أن تدرس لجنة حقوق الإنسان مسألة إجراء بحوث زراعية كمنفعة عامة دولية. فالفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية يجري خفض التمويل المخصص له ولا تتاح له إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا شركات القطاع الخاص. وقد قام باحثون في المملكة المتحدة وكندا بتقييم محتوى أغذية مثل التفاح والبطاطس وخلصوا إلى أن جودة هذه السلع قد تراجعت بنسب تصل إلى ما يتراوح بين ٥٠

و ٧٥ في المائة. وشركات القطاع الخاص هي التي طورت هذه الأغذية وترغب الآن في استخدام التكنولوجيا الحيوية لتحسين محتواها التغذوي.

٤١- وذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية أن الحق في الغذاء، وكذلك الفقر، يجري النظر فيهما من أربعة زوايا: مفاهيميا وقانونيا ومؤسسيا وإداريا. وتوفر حقوق الإنسان "قواعد الحكم" لضمان الاستدامة. ولو تمحورت برامج الحد من الفقر حول الفقراء لأصبح المفهوم أكثر دينامية وذا سياق أكثر تحديدا وموجها إلى فئة أكثر تحديدا. ويتطلب الأمر مزيدا من العمل للتأكد من ضمان الحق في الحصول على المعلومات بصفته استراتيجية أساسية للحد من الفقر. ولا بد من إجراء حوار مع المجتمع المدني. والفقر مجال عمل لا بأس به، وإذا لم يوضع إطار أخلاقي واضح يوفر المعلومات للأطر القانونية والمؤسسية بقصد توجيه العمل، فلن يتحقق أي تقدم.

٤٢- وذكر ممثل منظمة غير حكومية أخرى أن للفقر أشكالا متعددة وأن ثمة حاجة كبيرة لتحديد الفقراء وعلمي الأمن الغذائي وبحث حالة أشد الفئات ضعفا على الصعيد الوطني. وتلزم إشاعة المعرفة بالمسائل المتعلقة بالحق في الغذاء بين الجمهور وجعل تلك المسائل جزءا من الوعي العام. وثمة حاجة إلى رصد تنفيذ مختلف المبادرات المتخذة بخصوص الغذاء لضمان أن تصبح الحقوق حقيقة يعيشها الجميع. والديمقراطية والحكم الرشيد ووجود هيئة قضائية مستقلة وإطار تشريعي تمكيني ومساءلة ومشاركة هي كلها أمور شديدة الأهمية. وحقوق الإنسان تمثل جوهر الكفاح في سبيل القضاء على الجوع.

٤٣- وذكر ممثل منظمة غير حكومية أخرى أن ثمة حاجة للنظر في المسائل التالية التي تتعلق بالحق في الغذاء: الإفقار والتمكين؛ والالتزامان الفوريان باحترام ذلك الحق وحمايته، والالتزام التدريجي بإعمال ذلك الحق؛ ودراسة من هم، الفقراء وما هي الأسباب التي تجعلهم يبقون كذلك، وكيف يمكنهم الإفلات من براثن الفقر؛ وتوافر المياه وسوء استعمالها؛ وإزالة ملوحة المياه وتحات التربة، والاستدامة طويلة الأمد لنظم الأغذية. وقد بحثت دراستان أجراهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عمليات الإفقار؛ وتبين أن ١١ حالة من ١٦ حالة تناولتها إحدى الدراستين ناشئة عن عدم ملكية الأراضي. ويلزم النظر في السياسات الزراعية. ففي البرازيل، على سبيل المثال، تتوافر الأرض ولكن لا تتاح للناس إمكانية الوصول إليها. وربما كانت المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول الاجتماعي مرتبطة بمسائل الاستدامة طويلة الأمد. فالموارد المخصصة للتنمية الريفية يجري تخفيضها تخفيضا شديدا. أما فيما يتعلق بالمشاركة والتمكين، فلا بد من بذل جهود لضمان تحقيق نتائج حقيقية، لا سيما بالنسبة للفئات المتضررة. ومن اللازم أن يكون بمقدور الناس أن يقرروا بأنفسهم ما ينتجون وما يستهلكون.

٤٤- وبخصوص القضية المرفوعة أمام المحاكم الهندية التي أشارت إليها السيدة بهات في بيانها، ذكر ممثل للحكومة أن الهند اتخذت تدابير لإنشاء مؤسسات لجعل مسألة الوصول إلى الغذاء مسألة ممكنة ووضعت نظاما عاما مفصلا للتوزيع يرمي إلى الوصول إلى عدد أكبر من فقراء الريف. وقال إن الحكومة تحاول تحسين سياساتها

وإجراءاتها وتنقيحها لتحسين تلبية حاجات الفقراء والضعفاء. وتسعى جميع الأجهزة الحكومية إلى إزالة المخاوف الجديدة بمجرد ظهورها. والهند بلد كبير ومتنوع يضم عددا كبيرا من الفقراء لا يمكن قبوله، ولذا لا بد من تحسين الجهود على الدوام.

٤٥ - وذكر ممثل حكومي أنه ينبغي لكل دولة أن تكفل الوصول إلى المعلومات حتى يتسنى للمواطنين معرفة ما يجري والكيفية التي يجب أن يوجهوا بها تصرفاتهم.

٤٦ - ووافق ممثل حكومي آخر على وجوب التصدي لجميع أبعاد الفقر بأنسب طريقة وقال إن الدول المتقدمة تحظى بحلول أكثر من تلك التي تتاح للبلدان النامية. وأقر الممثل بأن المؤسسات المالية متعددة الأطراف تؤدي دورا مهيما في البيئة العالمية الحالية. وقال إن من الواجب توخي الحذر عند الحديث عن التكنولوجيا الحيوية في إنتاج الغذاء؛ فبالرغم من فوائد هذه التكنولوجيا، ثمة شواغل تتعلق باستخدامها الأخلاقي وحالة الاعتماد الموجودة لدى البلدان النامية والتي تسببت فيها الدول المتقدمة التي تملك شركاتها التكنولوجية.

٤٧ - وأوضح السيد صفير يونس أهمية تحقيق التكامل بين العمل الجاري بشأن جميع التعليقات على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إن البنك يدرس بعناية الإمكانيات في مجالي تخطيط التنمية الاقتصادية وتنفيذها. ومن المهم اتباع نهج أوسع نطاقا بشأن الحق في الغذاء، لأن أعمال ذلك الحق يتجاوز بكثير إنتاج الغذاء. والزراعة حيوية، ولكن يجب اعتماد نهج خاص بالقطاع الريفي والإقرار بالروابط الريفية - الحضرية. وتدعو الحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات لتلبية احتياجات الفقراء إلى الطاقة مثلا لطهي الطعام، ويصدق الشيء نفسه على مجالات مثل التجهيز والتوزيع والائتمان الريفي والتنمية المؤسسية. وفي الختام، تساءل عن مصطلح "العولمة الاقتصادية" نظرا لأهمية عملية العولمة في مجالات البيئة والصحة والثقافة والإعلام والتكنولوجيا، إلخ.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ - اعتمد المنتدى الاجتماعي الاستنتاجات والتوصيات التالية على أساس المناقشات.

ألف - الاستنتاجات

دور المنتدى الاجتماعي وولايته

٤٩ - يقر المنتدى الاجتماعي وولايته ويؤكدها ويعرب عن نيته العمل كمحفل لتبادل المعلومات بشأن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلاقته بعملية العولمة؛ ومتابعة أوضاع الفقر والبؤس في العالم؛ واقترح

معايير قانونية ومبادرات ومبادئ توجيهية وتوصيات أخرى؛ ومتابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية الرئيسية وفي مؤتمر القمة للألفية؛ والإسهام في الأحداث الدولية الرئيسية القادمة.

٥٠ - المنتدى الاجتماعي، وفقا لولايته، محفل للتداول بين المشاركين من الجهات الفاعلة بكل تنوعها - أي المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ونقابات العمال والحركات الاجتماعية وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية المالية والاقتصادية ووكالات التنمية. وفي إطار ذلك يسعى المنتدى الاجتماعي إلى منح صوت خاص لعناصر فاعلة جديدة، من بينها الفقراء والمهمشون ومنظماتهم، التي ليس لها مكان داخل منظومة الأمم المتحدة. والحوار الذي يدور في المنتدى الاجتماعي يجب أن يقوم على شواغل أولئك الذين يعيشون واقع الضعف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٥١ - وينبغي أن تكون أهداف المنتدى الاجتماعي في نهاية المطاف هي ما يلي:

(أ) تبادل المعرفة والخبرات بين الحكومات والسلطات والمؤسسات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ووكالات التنمية عن طريق الحوار التفاعلي والبناء؛

(ب) اقتراح التدخل الملائم من جانب أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ج) الإسهام في الأحداث والمؤتمرات الدولية الرئيسية مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٦ آب / أغسطس - ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢)؛

(د) التعاون مع منظمات أخرى مثل المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين والمنتدى الدولي للتنمية الاجتماعية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

العولمة وحقوق الإنسان

٥٢ - العولمة الاقتصادية ليست قانونا طبيعيا بل هي عملية اتجاهها هو نتاج صنع القرارات من جانب جهات فاعلة، لا سيما في مجال القانون والسياسة الاقتصاديين. ويدعو المنتدى الاجتماعي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بما يضمن تطابق القانون والسياسة الاقتصاديين مع قانون وقيم حقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير الدولية للعمل.

٥٣ - وما لم تنظم العولمة تنظيما سليما فلن تسفر عن فائزين فحسب بل وعن كثير من الخاسرين، ولذا لا بد من اتخاذ تدابير لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الذين قد يصبحون لولا ذلك فقراء مهمشين نتيجة للعولمة الاقتصادية.

٥٤ - ويساور المنظمات الشعبية القلق لأن العولمة لا تراعي الفقراء ولا النساء ولا السكان الأصليين، بل وكثيرا ما تستولي على مواردهم وبالتالي تنتهك ما لهم من حقوق الإنسان.

٥٥ - وترى المنظمات غير الحكومية أن تحرير تجارة الخدمات بموجب الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات والترتيبات المشابهة قد يؤثر تأثيرا سلبيا في التمتع العام والمنصف واللامتمييزي بحقوق معينة من حقوق الإنسان، من بينها الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الحصول على مياه صالحة للشرب.

٥٦ - وثمة قلق واسع الانتشار من احتمال أن يكون تحرير التجارة الزراعية قد نجحت عنه زيادة في فواتير استيراد الغذاء بالنسبة لبعض الدول، كما نجم عنه تراجع في محاصيل الإنتاج المحلي وتقويض سبل رزق صغار المزارعين نتيجة للمنافسة من الواردات الأرخص ثمنا، وتوحيد المزارع، وتشريد عمال المزارع، وكذلك تضيق الخيارات في مجال السياسات بالنسبة للبلدان النامية في ما يتعلق بدعم التنمية الزراعية.

٥٧ - ويشدد المنتدى الاجتماعي على أن المرأة تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار التي تتركها العولمة الاقتصادية في معظم أنحاء العالم ويدعو إلى اعتماد تدابير محددة لتنفيذ مراعاة منظور جنساني تنفيذيا عمليا وفعالا على صعيد السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية، استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان.

٥٨ - ويشكل مفهوم "عدم التمييز" سمة أساسية من سمات حقوق الإنسان والقانون الاقتصادي/التجاري الدولي، ولكن التصورات الوظيفية لهذا المفهوم والآثار المترتبة عليه في السياقين مختلفة اختلافا جذريا. ولا بد من زيادة توضيح هذه التصورات وآثارها. فتطبيق قواعد متساوية على فاعلين غير متساوين إلى حد كبير في التجارة العالمية يرتأى أنه يثير شواغل في مجال حقوق الإنسان، فقد يضيف ذلك في واقع الأمر طابعا مؤسسيا على التمييز ضد المنتجين الضعفاء والمعرضين للتأثر وذلك تحت شعار عدم التمييز نفسه. ومن ثم يلزم اتخاذ تدابير تصحيحية لمنع زيادة التمييز والتهميش في النظام التجاري الدولي ضمانا لاتساقه مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الحق في الغذاء والحد من الفقر

٥٩ - وانبثقت من المناقشات رسالة واضحة فحواها أن استراتيجيات التصدي للفقر تستلزم اتباع مسار ذي شقين: الأول موجه إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع إفقار النساء والشباب والفئات الضعيفة أو الأفراد الضعفاء نتيجة للأنشطة الاقتصادية بكل أشكالها؛ أما الثاني فهو يتمثل في اتخاذ خطوات عاجلة لانتشال الفقراء من فقرهم.

٦٠ - ويؤكد المنتدى الاجتماعي في هذا الصدد على أهمية تحديد من هم الفقراء، وأماكن وجودهم، والأسباب الكامنة وراء فقرهم، والعمليات التي تؤدي إلى الإفقار، كما هو وارد في ورقة المعلومات الأساسية المعنونة "من هم الفقراء؟" المعروضة على المنتدى الاجتماعي.

٦١- وشددت المناقشات على الأهمية الرئيسية التي ينطوي عليها تحديد الفقراء، ومشاركتهم وتمكينهم، والمساءلة، وعدم التمييز، باعتبارها مبادئ أساسية في مجال حقوق الإنسان تتحقق بأقصى درجة من الفعالية من خلال اتباع نهج في ما يتعلق بالتنمية يقوم على حقوق الإنسان.

٦٢- ويوافق المنتدى على أن الفقر يستلزم وجود استراتيجية متعددة الأبعاد لتمكين الفقراء من إعمال ما لهم من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء. ومع أن الحق في الغذاء له آثار أوسع نطاقا ويرتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومن بينها حقوق الإنسان، فقد انصب معظم المناقشات على القضايا الزراعية.

٦٣- ويوجه المنتدى الاجتماعي الانتباه إلى العلاقة الوثيقة المتبادلة بين الجوع والفقر. إذ يفترض عموما أن الفقر هو السبب الجذري للجوع وسوء التغذية. بيد أن الجوع وسوء التغذية لا يدرك دائما أنهما يشكلان بدورهما سببين رئيسيين من أسباب الفقر، لأنهما يؤثران في قدرة الأفراد على الإفلات من الفقر بشتى الطرق التي يتوارثها جيل عن جيل، الأمر الذي يتولد عنه فح الفقر بين الأجيال.

٦٤- ويلاحظ المنتدى الاجتماعي أن الحق في الغذاء يتضمن احترام الأساليب الاجتماعية والثقافية والتقليدية ووسائل التجمع، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي والأقاليم التي يوجد فيها كل موارد الغذاء، وكذلك الحماية البيئية. وبالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية لأنشطة الكفاف، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لسلامة الشعوب المعنية، لا سيما السكان الأصليين، بدنيا وروحيا.

٦٥- ويرحب المنتدى الاجتماعي بتوصية مؤتمر القمة العالمي للأغذية في استعراضه بعد خمس سنوات الداعية إلى إنشاء فريق عامل حكومي دولي لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها في مجال إعمال الحق في غذاء كاف، ويدعو الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بنشاط في الفريق العامل بغية الوصول بهذا المسعى إلى نهاية ناجحة خلال فترة السنتين المنصوص عليها. ويلاحظ التوصيات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية في المنتدى الاجتماعي بخصوص فحوى وهيكل هذه المبادئ التوجيهية، التي ينبغي أن تعكس أيضا مفهوم السلامة التغذوية بوصفها الهدف النهائي لإعمال الحق في الغذاء.

٦٦- وفي هذا الصدد، يحث المنتدى الاجتماعي الدول الأطراف على ضمان اتساق مواقفهم بشأن الحق في الغذاء والحقوق المتصلة به في مختلف المنتديات الدولية لحقوق الإنسان والمنتديات الدولية للتنمية.

٦٧- ويلاحظ المنتدى الاجتماعي أن فحوى وسبل إعمال الحق في غذاء كاف يرد تعريفهما في التعليق العام رقم ١٢ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينص هذا التفسير ذو الحجية للحق في الغذاء على أنه ينبغي للدول اعتماد استراتيجية وطنية بشأن الحق في الغذاء، بما يتضمن تشريعا إطاريا ملائما يقوم على

مبادئ حقوق الإنسان، وصياغة سياسات ومقاييس مقابلة من أجل إعمالها. وينبغي أيضا أن تحدد الاستراتيجية الموارد المتاحة لتلبية الأهداف وأكثر السبل فعالية لاستخدام تلك الموارد.

٦٨- ووفقا للتعليق العام رقم ١٢ (الفقرة ٢٣)، "تستلزم صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجيات الامتثال الكامل لمبادئ المساواة، والشفافية، ومشاركة الناس، واللامركزية، والقدرة التشريعية، واستقلال القضاء. والحكم الرشيد لازم لإعمال كل حقوق الإنسان، بما فيها القضاء على الفقر وضمان معيشة مرضية للجميع".

٦٩- وفي هذا الصدد، تناولت المناقشات مسألة أهلية القضاء للنظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدت القضايا المرفوعة أمام المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا والمحكمة العليا في الهند إلى تبديد كل الشكوك في أهلية القضاء للنظر في الدعاوى المتعلقة بهذه الحقوق. وعلى الحكومات التزامات بالامتناع عن اتخاذ إجراءات معينة وبتخاذ خطوات إيجابية معينة لإعمال الحقوق. وتخضع الالتزامات الإيجابية والسلبية على السواء المترتبة على الدولة لأهلية القضاء للنظر في الدعاوى المتعلقة بها. ومن التحديات المهمة في هذا الصدد تعزيز اللجان المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وإنشاء مجتمع مدني مفعم بالحيوية.

باء - التوصيات

١- المواضيع المقترحة للدورة الثانية للمنتدى الاجتماعي

٧٠- يرى الرئيس - المقرر أنه ينبغي للمنتدى الاجتماعي في دورته الثانية أن ينظر في العولمة وأثرها على الزراعة التي يمارسها الفلاح وعلى الفقر في الريف، مع التركيز على ما يلي:

(أ) الفقر في الريف والمجتمعات الفقيرة في الريف، بما في ذلك حقوق حركات الفلاحين المعدمين والرعاة وصيادي الأسماك؛

(ب) الحق في التعليم، والمجتمعات الريفية: أهمية بناء القدرة والتدريب؛

(ج) الفساد وتأثيره على المجتمعات الريفية الفقيرة؛

(د) دور التعاون الدولي في مجال الزراعة التي يمارسها الفلاحون وفي المجتمعات الريفية.

٢- الحد من الفقر والحق في الغذاء

على الصعيد الوطني

٧١- ينبغي للدول أن تعتمد استراتيجية وطنية بشأن الحق في الغذاء الكافي وفقا للتعليق العام رقم ١٢. كما ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار التعليقات العامة الأخرى ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التعليقات العامة ١١ و ١٣ (الحق في التعليم) و ١٤ (الحق في الصحة).

٧٢- وفي هذا السياق ينبغي للدول، طبقا لمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في عدم التمييز والمساءلة والشفافية ومشاركة الناس، أن تضطلع بما يلي:

(أ) إنشاء نظم للإنذار المبكر مفتوحة وشفافة تنبه إلى التهديدات لسبل الرزق الناجمة عن التدهور البيئي أو التغيرات في الإنتاج أو عدم الاستقرار في الأسواق المحلية أو العالمية؛

(ب) إقامة وصيانة مصدات قادرة على التخفيف من حدة الصدمات وعلى تيسير الانتعاش المبكر؛

(ج) الحرص في تقديم الدعم للمجتمعات الزراعية على تجنب اللجوء إلى التمييز ضد فئات أو أفراد على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو غير ذلك من الأسباب المحظورة دوليا، والحرص على تعزيز تكافؤ الفرص، من خلال عمل تصحيحي عند الضرورة؛

(د) العمل خصيصا على منع التمييز ضد المرأة في الوصول إلى الغذاء أو موارد الغذاء وذلك بتوفير ضمانات الوصول الكامل وعلى قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية (بما في ذلك حق كل الحوامل والأمهات المرضعات في الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية وفي أن يرثن ويتملكن أرضا أو عقارات أخرى)، والائتمان، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الملائمة؛

(هـ) ضمان وجود نظام فعال لتسجيل الأراضي، وحماية حقوق المزارعين المستأجرين، بما يضمن قسمة عادلة بين المزارعين المستأجرين وملاك الأراضي، والعمل على إصلاح قوانين ملكية الأراضي على نحو فعال وبناء؛ وضمن حق السكان الأصليين في الأرض؛

(و) اعتماد أو تعزيز تدابير لتيسير وصول صغار المزارعين إلى الأسواق؛

(ز) حماية حقوق العمال الزراعيين المعدمين، بما في ذلك الحق في التنظيم وتكوين نقابات وغير ذلك من معايير العمل الأساسية، باعتبار أن ذلك عنصر أساسي في تعزيز الحق في الغذاء؛

(ح) اتخاذ الخطوات الملائمة لضمان مطابقة أنشطة قطاع الأعمال الخاص للإعمال التدريجي للحق في الغذاء؛

(ط) تقديم المساعدة للمجتمعات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي ينال هذا الوباء من القوى العاملة المنتجة فيها؛

على الصعيد الدولي

٧٣- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية (لا سيما المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية) أن تدرج معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، ومن بينها الحق في الغذاء، ومبادئ حقوق الإنسان ضمن أعمالها وأنشطتها ومنظومات قيمها مع المراعاة الواجبة لولاية كل منها.

٧٤- ينبغي تشجيع الدول التي هي بصدد وضع استراتيجيات وطنية للحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، على زيادة التركيز على أعمال الحق في الغذاء، بما في ذلك تنمية القطاعات الغذائية والزراعية والريفية. وثمة حاجة ماسة أيضاً إلى ترتيبات ذات طابع مؤسسي أكبر لمشاركة أصحاب المصلحة، لا سيما ممثلي الفقراء ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

٧٥- وينبغي أن تجرب ميدانياً وفي أقرب وقت ممكن المبادئ التوجيهية التي يجري إعدادها حالياً في مفاوضات حقوق الإنسان بشأن إدماج حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الغذاء، ضمن استراتيجيات الحد من الفقر.

٧٦- ويلزم أن يبين العمل على الصعيد الوطني أن الهدف النهائي للحق في الغذاء الكافي هو تحقيق السلامة التغذوية، وأن يراعي التكامل الهام، والمنقذ للحياة، بين الحلول التي تقوم على الغذاء في حد ذاته والجهود التي تبذل في نفس الوقت في مجالات الرعاية الصحية والتعليم، بما يعكس العلاقة المهمة المتبادلة بين الحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في التعليم وغيرها من الحقوق. وينبغي أن تولي مكافحة الجوع وسوء التغذية بكل أشكالهما اهتماماً خاصاً للمرأة وصغار الأطفال بسبب شدة ضعفهم، وللمعارف الجديدة بشأن الآثار الممكنة عبر الأجيال لسوء التغذية في بداية حياة الجنين.

٧٧- والتقارير الأخيرة للمفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن الملكية الفكرية وحقوق الإنسان؛ وبشأن الزراعة وتحرير التجارة وحقوق الإنسان؛ وبشأن تحرير تجارة الخدمات وحقوق الإنسان ينبغي أن تحال رسمياً إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وإلى اللجان ذات الصلة، وإلى مدير عام منظمة التجارة العالمية.

٧٨- وفي ما يتعلق بمسألة عدم التمييز في مجال التجارة العالمية، فإن الهدف الكامن وراء الحاجة إلى أحكام في اتفاقات منظمة التجارة العالمية تمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية يرتبط على نحو وثيق بالحاجة إلى إدماج تدابير تصحيحية لصالح تلك البلدان على الصعيد الدولي. ويؤيد المنتدى الاجتماعي، كنقطة انطلاق مفيدة في هذا الصدد، توصية المفوضة السامية الداعية إلى تغيير وضع تلك الأحكام مما يسمى التزامات "أفضل المساعي" إلى "المعاملة الموجهة والقابلة للإنفاذ"، مع استخدام مبدأ عدم التمييز ومبادئ حقوق الإنسان الأخرى بمثابة الإطار التوجيهي للإصلاح.

٧٩- وينبغي أن تتخذ الدول الخطوات اللازمة لكفالة احترام التمتع بالحق في الغذاء في البلدان الأخرى، ولحماية هذا الحق، وتيسير الحصول على الغذاء، وتقديم المعونة عند اللزوم. وينبغي أن تكفل الدول في الاتفاقات الدولية، كلما اقتضى الأمر ذلك إيلاء الاهتمام الواجب للحق في الغذاء الكافي، وأن تنظر في وضع المزيد من الصكوك القانونية الدولية تحقيقاً لذلك.

٨٠- وينبغي إتاحة أموال عامة من خلال التعاون الدولي لتعزيز البحوث الزراعية التي ترمي إلى تحسين إنتاجية صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين.

Annex I

LIST OF DOCUMENTS

1. Commission on Human Rights decision 2002/106, "The Social Forum".
2. Sub-Commission resolution 2001/24, "The Social Forum".
3. Working paper on the Social Forum prepared by Jose Bengoa (E/CN.4/Sub.2/2002/3).
4. Declaration of the World Food Summit: Five years later (WFS:fyl 2002/3).
5. "The right to food: achievements and challenges", Report of the High Commissioner to the "World Food Summit: Five years later" Rome, Italy, 10-13 June 2002.
6. Report of the High Commissioner to the Commission on Human Rights on globalization and its impact on the full enjoyment of human rights (E/CN.4/2002/54).
7. "Who are the poor?" paper prepared by Uwe Kracht for the first session of the Social Forum.
8. Report by the Special Rapporteur on the right to food, Mr. Jean Ziegler, to the Commission on Human Rights (E/CN.4/2002/58).
9. Draft Guideline on implementing the right to food in poverty reduction strategies.
10. Extract from Asbjørn Eide, Catarina Krause and Allan Rosas, *Economic, Social and Cultural Rights - a Textbook*, Martinus Nijhoff Publishers, Dordrecht, Boston and London, 2001.
11. Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 12 on the right to food (E/C.12/1999/5).

Annex II

AGENDA

Friday 26 July

- | | |
|-----------------------|--|
| 10.00 a.m.-10.15 a.m. | Opening by the High Commissioner |
| 10.15 a.m.-11.30 p.m. | <p>Part 1: Globalization and human rights</p> <ul style="list-style-type: none">• <i>Panel A: “Globalization and human rights: challenges and opportunities in the new millennium”</i>• NGO presentation of issues:<ul style="list-style-type: none">– Mr. Peter Prove (World Lutheran Federation)– Mr. Bamrung Kayotha and Dr. Suthy Prasarsert (Assembly of the poor, Thailand)• Responses:<ul style="list-style-type: none">– Mary Robinson, High Commissioner for Human Rights– Thandika Mkandawire, Director UNRISD• General discussion |
| 11.30 a.m.-13.00 p.m. | <p>Part 2: Right to adequate food and poverty reduction</p> <ul style="list-style-type: none">• <i>Panel B: “The realities of hunger and poverty reduction strategies: experiences, views and visions”</i> (presentation of testimonies by representatives of poor rural communities)• Panellists:<ul style="list-style-type: none">– Mirian Masaquiza from Ecuador (Confederación Nacional de Organizaciones Indígenas y Negras)– Jean-Batiste Anoman Oguie, President of ATD Fourth World– Irma Yanni, Via Campesina from Indonesia– Jean Ziegler, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights on the right to food |
| 13.00 p.m.-15.00 p.m. | <i>Lunch</i> |
| 15.00 p.m.-15.30 p.m. | <p>Part 2: Right to adequate food and poverty reduction (cont’d)</p> <ul style="list-style-type: none">• General discussion |

15.30 p.m.-18.00 p.m.

Panel C: "Rural poverty reduction strategies and the right to food: what have we learned?" (presentations by representatives of Governments, international development organizations, financial institutions and human rights groups)

- NGO presentation of issues: Michael Windfur (Foodfirst Information and Action Network (FIAN))
- Panellists:
 - Charlotte McClain, Commissioner of the South African Human Rights Commission
 - Aparna Bhat, Advocate and Director of the Human Rights Law Network in India
 - Wanda Engel Andua, Secretary of State for Social Affairs in Brazil
 - Alfredo Sfeir-Younis, representative of the World Bank to the United Nations and World Trade Organization in Geneva

Annex III
CONTRIBUTION FROM THE NGO MEETING OF 23 JULY 2002
TO PANEL A, "GLOBALIZATION AND HUMAN RIGHTS"

- A. Given the deliberate divide within Governments between economic policy and human rights principles, how can it be possible to create coherence between economic law and policy and respect for human rights?
- B. How can the gender dimension be implemented into the various processes of globalization given that women are disproportionately affected by poverty?
- C. The Social Forum could consider the differences between the human rights principle of non-discrimination and the trade principle of non-discrimination.
- D. How can human rights moderate the negative effects of globalization and protect the interests of small farmers, the isolated and rural communities?
- E. How can we ensure that human rights is a "friend" of development and actively prevent human rights being misused as a conditionality to trade?
- F. The Social Forum could endorse the reports of the High Commissioner on trade and forward them officially to the World Trade Organization.
- G. The Social Forum could ensure that the notion of good governance is not considered in a simplistic manner. For example, good governance should not be restricted to adherence to certain trade agreements or financial policies.
- H. The Social Forum could promote the notion of corporate responsibility, including through the adoption of the Sub-Commission's draft "Human Rights Principles and Responsibilities for Transnational Corporations and Other Business Enterprises".
- I. In the framework of agreements concerning the liberalization of trade in services, including the General Agreement on Trade in Services, the NGO meeting was concerned that the liberalization of trade in services might have negative effects on the enjoyment of the right to health, the right to education and the right to drinking water.
- J. The NGO meeting expressed concern that the liberalization of trade in services could place some essential services out of the reach of the poor by creating a two-tiered system of services between rich and poor.
- K. The NGO meeting expressed the need for more assessment of the effects of liberalization policies on human rights.
- L. The NGO meeting identified the need to ensure that trade liberalization did not lead to balance of payment problems for developing countries that could negatively affect budgets used to promote economic, social and cultural rights.
- M. The NGO meeting expressed concern about high levels of protection in developed country agriculture which can lead to the displacement of developing country farmers that are not in a position to compete with the artificially cheap products coming from developed countries.
